

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٥٩**

الأربعاء، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد فلين	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إستغنييفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة دي شونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة غاسري
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد راغوتهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقري الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2021/784)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2021/784)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والمناصرة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة ميركاجي لورنا نانجيا، الناشطة في المجتمع المدني.

ويبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/784، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

وأعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم عن الحالة في جنوب السودان.

في ١٢ أيلول/سبتمبر، احتفل جنوب السودان بالذكرى السنوية الثالثة لإبرام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويوفر ذلك الاتفاق الإطار الوحيد المتفق عليه على نطاق واسع الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستقرار على المدى الطويل والسلام الدائم في جنوب السودان.

ويسرني أن أبلغكم عن بعض التطورات الإيجابية المسجلة منذ إحاطتي الأخيرة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8801). في ٣٠ آب/أغسطس، شهدنا افتتاح البرلمان المعاد تشكيله والذي أدى أعضاؤه اليمين الدستورية في ٢ آب/أغسطس. وعيّن جنوب السودان في خطوة تاريخية أول امرأة رئيسة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي وأخرى نائبة لرئيس مجلس الولايات، مما يشير إلى الالتزام بزيادة عدد النساء في المناصب القيادية.

ويجب الآن استكمال هذه الخطوات الإيجابية بإعادة تشكيل الهيئات التشريعية دون الوطنية في الولايات. ويمهد هذا التطور الطريق أمام انطلاقةٍ تأخرت كثيراً في البرنامج التشريعي المتوخى في اتفاق السلام. إن جدول الأعمال التشريعي واسع النطاق. ويتضمن ذلك إقرار مشاريع قوانين ذات أولوية سبق أن أعدتها اللجنة الوطنية لتعديل الدستور بشأن إصلاح المؤسسات الأمنية والمالية والقضائية والدستورية والانتخابية.

ومن المؤكد أن إعادة تشكيل البرلمان الوطني تتيح فرصة للتعجيل بتنفيذ عملية السلام. وقد قدمت فرقة عمل وزارية الآن مشروع قانون بشأن عملية وضع الدستور إلى وزير العدل والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إن عملية وضع الدستور مؤشر مرجعي هام لعملية السلام، فضلاً عن كونها خطوة حاسمة إلى الأمام في حد ذاتها. وينبغي أن يكون الدستور بمثابة عقد اجتماعي بين جميع أبناء جنوب السودان بشأن الترتيبات التي يمكنهم من خلالها العيش معاً في سلام ووئام. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري مع المنظمات المحلية لضمان أن تكون المشاورات الدستورية شاملة للجميع وكفالة سماع آراء الناس من خارج النخب السياسية، ولا سيما على مستوى القواعد الشعبية.

وكما ينص اتفاق السلام، ينبغي أن تجري الاستعدادات الانتخابية بالتوازي مع عملية وضع الدستور. وتتيح التوصيات الواردة في تقرير بعثة تقييم الاحتياجات فرصة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتقديم الدعم التقني الذي من شأنه أن يعزز احتمالات إجراء عملية

انتخابية حرة ونزيهة، تكون مقبولة للجميع. وقد اعترف الرئيس كير نفسه مؤخراً بأن إجراء انتخابات مفتوحة ونزيهة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجنوب السودان للمضي قدماً في انتقاله. وأكد أن التحضيرات لها تتطلب بداية مبكرة.

ولا يوجد توافق في الآراء بشأن الجداول الزمنية الدقيقة. وبالاعتماد على التمديدين للفترة الانتقالية، ستجري الانتخابات في أوائل عام ٢٠٢٣ حسب التفسير الأكثر تسامحاً. وسيتطلب ذلك الانتهاء من قائمة الناخبين في موعد غايته منتصف إلى أواخر عام ٢٠٢٢. وما لم تكن هناك استعدادات تقنية وسياسية كافية، يمكن أن يكون الحدث كارثياً بدلاً من أن يكون نقطة تحول وطنية. ولهذه الأسباب، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يوجه كل تشجيع إلى المعنيين، بمن فيهم المجتمع الدولي، لتركيز اهتمامهم على تلك المهمة.

ومن التطورات الهامة الأخرى إطلاق العملية الاستشارية للجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح. فهي ستسمح بالاعتراف العلني بانتهاكات حقوق الإنسان السابقة وتضع الأساس لدعم ضحايا النزاع. وهذا عنصر أساسي للأم الجراح وتحقيق الاستقرار لاحقا.

في آخر إحاطة قدمتها، أبلغتُ المجلس بإنشاء لجنة تنسيق رفيعة المستوى تتألف من ممثلين كبار من الحكومة والبعثة. وقد حسّن هذا الترتيب حرية تنقل دوريات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونتيجة لذلك، تحسن دعمنا لإيصال السلع والخدمات الإنسانية وقدرتنا على الانتقال بحرية إلى المناطق الساخنة وإعادة إمداد قواعد عملياتنا المؤقتة.

ونعترف بالتقدم الذي أحرزته حكومة الوحدة في تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاق. وتهدف الإصلاحات الاقتصادية المتوخاة إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وشفافية المالية العامة. وستكون إحدى المهام الأولى للبرلمان الجديد إقرار الميزانية. وقد مكّنت الجهود المبذولة في مجال إدارة المالية العامة جنوب السودان، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من معالجة متأخرات المرتبات ومواءمة أسعار الصرف. ومن الأهمية بمكان تشجيع الحكومة على مواصلة تلك الجهود وضمان أن تصل الفوائد الاقتصادية إلى جميع سكان جنوب السودان.

وبينما نشيد بتلك التطورات الإيجابية، فإننا ندرك التحديات الكبيرة التي لا تزال تواجه عملية السلام.

إن تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية أمر محوري في كل جانب تقريباً من جوانب الاتفاق. وعلى سبيل المثال، لا يمكن ضمان العملية الانتخابية إلا من خلال جهاز أمني محايد وموحد. ويشكل عدم إحراز تقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية تحدياً كبيراً الآن. ونشيد بجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها في تشجيع الطرفين على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هياكل القيادة والتحكم الموحدة لمؤسسات الأمن الوطني الجديدة. وقد أكد الرئيس كير بنفسه أن ذلك سيتم الاتفاق عليه قريباً، كما سيتم الاتفاق على تخريج الأفراد النظاميين المتمركزين حالياً في مراكز التدريب. ونشجع الطرفين على التوصل إلى حل وسط من أجل تحقيق ذلك المؤشر المرجعي الحيوي دون مزيد من التأخير.

ومن النتائج المؤسفة لبطء تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية حدوث انقسامات داخل المعارضة الرسمية، أي الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وسيقوض فرار قوات بقيادة الجنرالات سايمون قارويج دوال وجونسون أولونج وتوماس مابور ضول والصراعات بين تلك الجماعات والقوات الموالية لرياك مشار عملية السلام. وعلى الصعيد السياسي، أدى ذلك إلى تفاقم الاختلال بين الأطراف الرئيسية – الركائز الرئيسية – في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ومن الضروري أن ينحي الطرفان الخصومات السياسية جانباً للعمل كحكومة وحدة لدعم السلام. ولهذا السبب، انضممتُ إلى مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ورئاسة جنوب السودان في دعوة كلا الفصيلين إلى حل خلافاتهما سلمياً وسياسياً. وعلى أية حال، ستراقب البعثة عن كثب تطور الانقسامات داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، نظراً لأنها يمكن أن تشعل العنف داخل مخيمات النازحين داخلياً.

وتفيد هيئات الرصد بتراجع القتال بين طرفي الاتفاق. وفي حين أن ذلك أمر إيجابي، فإن الزيادة في العنف على المستوى دون الوطني، كما رأينا في تونج الكبرى وتامبورا وأماكن أخرى، تثير قلقاً بالغاً. ويتفاقم الوضع بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة وقلة الموارد المتاحة للهياكل الحكومية للدولة وهياكل الأمن خارج جوبا. وتُبذل جهود للتصدي لبعض أعمال العنف تلك، بما في ذلك من جانب البعثة. وفي حين نكرر التأكيد على مسؤولية الحكومة العامة والرئيسية عن بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين، فإننا نزيد من تواصلنا مع القواعد الشعبية لتعزيز الوئام المجتمعي وإتاحة مؤسسات بديلة لسيادة القانون.

لقد حققت عملية إعادة تعيين جميع مواقع حماية المدنيين كمخيمات للنازحين داخلياً النجاح إلى حد كبير، باستثناء ملكال التي لا تزال موقعاً لحماية المدنيين. ومن النتائج الإيجابية لتلك العملية زيادة المرونة بشأن كيفية استخدامنا لحفظة السلام. فقد أتاحت زيادة عدد قواعد العمليات المؤقتة والدوريات البعيدة المدى لقواتنا لحفظ السلام توفير وجود أمني وإيجاد حيز للمصالحة السياسية في النقاط الساخنة مثل تامبورا وتونج وكوش. كما أننا نوسع نطاق انتشارنا وتكنولوجيات النقل والفترات التي نتواجد فيها في مناطق النزاع القبلي خلال موسم الأمطار بغية تمديد قوة حفظ السلام التابعة لنا من عملية مدتها ستة أشهر إلى عملية مدتها اثنا عشر شهراً كاملة كل عام.

وألقى كل من الحكومة وتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان باللائمة أحدهما على الآخر بشأن انعدام الأمن على طريق جوبا – نيمولي، وهو الطريق الشرياني الذي يربط جنوب السودان بجيرانه الجنوبيين. وقد أوقفت الحكومة مؤخرا مشاركتها في المحادثات التي تقودها جماعة سانت إيجيديو، متهمة تحالف حركات المعارضة بالمسؤولية عن الهجمات على المدنيين على هذا الطريق، وبالتالي الدخول في محادثات بسوء نية. ونحن، من جانبنا، ملتزمون بدعم عمل جماعة سانت إيجيديو في إدراج الأطراف الرافضة في إطار اتفاق السلام.

ويساورنا القلق إزاء تزايد تقييد الحيز المدني، واحتجاز الصحفيين وقادة جماعات المجتمع المدني، وإيقاف مقدمي خدمات الإنترنت عن العمل في أعقاب الدعوات التي نادى بها الائتلاف الشعبي من أجل العمل المدني لتنظيم احتجاجات سلمية. ونحث جميع المشاركين في عملية السلام على مواصلة العمل معا بطريقة تتسم بالاحترام والشمولية بغية توسيع الحيز المدني والسياسي لإجراء حوار داخل جنوب السودان. وبالتزامن مع ذلك، فإن تقييد هذا الحيز إجراء غير مؤات لتهيئة بيئة يمكن أن تجرى فيها الانتخابات.

ولدي إشارة هنا إلى الحالة الإنسانية المزرية، ولكن نظرا للإحاطة الوشيكة التي ستقدمها السيدة رينا غيلاني، لا بد من القول إننا نشهد هذه التطورات بخوف شديد. ويساورنا قلق خاص بعد إعلان برنامج الأغذية العالمي مؤخرا أنه استنفد موارده للسنة الحالية ولن يوزع حصص الإعاشة والغذاء على عدد من المشردين داخليا وحماية مخيمات المدنيين حتى عام ٢٠٢٢. وبالنسبة لما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص، سيدفع ذلك أولئك الذين يعتمدون على هذه المساعدات الغذائية إلى المجاعة، فضلا عن تفاقم التوتر بين المشردين داخليا والوكالات الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن البعثة ملتزمة بمواصلة دراسة وتحسين أثر تدخلاتنا، وعلى نطاق أوسع، بدعم شعب جنوب السودان في بحثه عن سلام مستدام طال انتظاره. وأشكر أعضاء المجلس على الدعم الذي تلقيناه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد هايسوم على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة غيلاني.

السيدة غيلاني (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على الحالة الإنسانية في جنوب السودان. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، تم إطلاع المجلس على تدهور حالة انعدام الأمن الغذائي. وجاء ذلك في أعقاب تحذير للمجلس من أن المجاعة تلوح في الأفق في عدة بلدان، بما فيها جنوب السودان، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (انظر S/PV.8761) – قبل عام.

واليوم، سأطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية الراهنة، وأثر الاستجابة الإنسانية، والدوافع المستمرة لانعدام

الأمن الغذائي والاحتياجات الإنسانية، وما ينبغي القيام به لمنع الوصول إلى حافة المجاعة مرة أخرى في العام المقبل.

يواجه سكان جنوب السودان حاليا أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي المسجلة منذ الاستقلال. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، يعاني أكثر من ٦٠ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وقد أدت الآثار المشتركة للنزاعات والصدمات المناخية والتشرد والأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ونقص الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى زيادة احتياجاتهم. فهناك أكثر من ٨,٣ مليون شخص حاليا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم ١,٤ مليون طفل.

وقدرت الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ أن ٢,٤ مليون شخص واجهوا مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي الحاد - وهو ما يتوافق مع تصنيف المرحلة المتكاملة ٤ أو أعلى - بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، واجه نحو ٠٠٠ ١٠٨ شخص مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد - تصنيف المرحلة المتكاملة ٥- في ذروة الموسم الجدب. وكان الأشخاص المتوقع أن يكونوا في المرحلة ٥ في مقاطعات أكوبو، وأويل الجنوبية، وبيبور، وشرق التونج، وشمال التونج، وجنوب التونج. وفي خمسة من هذه المواقع الستة، كان النزاع هو العامل الرئيسي الذي يغذي التشرد ويؤدي إلى خسائر في الأرواح والأصول وسبل العيش ويؤثر تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات.

فكيف أحرزت الاستجابة الإنسانية التقدم، وكيف تمكنا من درء المجاعة؟ أسهمت الوكالات الإنسانية في زيادة الاستجابة المتعددة القطاعات في المقاطعات المعرضة للخطر وأظهرت التزاما استثنائيا بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب واستباق حدوث مزيد من التدهور في الأزمة. وقد وصلت إلى أكثر من نصف مليون شخص بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه. وكانت هذه الاستجابة الموضوعية ضرورية لتجنب المجاعة. لقد حال العاملون في المجال الإنساني دون موت الأطفال بسبب الأمراض المزمنة نتيجة نقص التغذية، وتمكنوا من توفير حبل نجاة لمئات الآلاف من الناس من الجوع.

وكانت هذه الاستجابة، بطبيعة الحال، جزءا من عملية أكبر لتقديم المعونة في جنوب السودان، حيث ساعدت وكالات الإغاثة حوالي ٤,٤ مليون شخص في جميع أنحاء البلاد بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو بتقديم الغذاء، والرعاية الطبية والتغذوية، والمياه وخدمات الصرف الصحي، ودعم الحماية، والمأوى.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، لم يحدث تغيير يذكر في سلوك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وبعض الجماعات الشبابية التي لا تزال تعوق الوصول. ومنذ بداية هذا العام، لقي أربعة من عمال الإغاثة حتفهم أثناء أداء واجبهم واضطر أكثر من ١٧٠ من عمال الإغاثة إلى الانتقال بسبب التهديدات الأمنية. واستمر تدمير المرافق الإنسانية ونهبها، بما في ذلك نهب أكثر من ٠٠٠ ١ طن متري من الأغذية، تقدر قيمتها بأكثر من مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الهجمات المتكررة على المدنيين والقوافل الإنسانية والكمائن على جانب الطريق، ولا سيما على طول طرق الإمداد الرئيسية، بما في ذلك خط الأنابيب الرئيسي في الجنوب الذي ذكره الممثل الخاص، إلى تعطيل العمليات وأفضى إلى زيادة أسعار السلع الأساسية للسكان الضعفاء أصلا.

ومن التطورات المثيرة للقلق هذا العام تدخل الشباب المسلح في أنشطة المعونة. ويقدر العاملون في المجال الإنساني دعم الحكومة ومشاركتها في هذه المسألة وتعزيزها لمشاركة البعثات المشتركة الرفيعة المستوى مع مجموعات الشباب في أجزاء من البلد. وتحظى قيادة الحكومة في هذا الصدد بتقدير كبير. ويقدر العاملون في المجال الإنساني أيضا الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من خلال الدوريات البعيدة المدى وإنشاء قواعد عمليات مؤقتة في عدة مواقع، مما دعم وصول العاملين في المجال الإنساني.

وقد تفاقمت هذه الحالة الصعبة بفعل الاحتياجات الناشئة الجديدة نتيجة للعنف دون الوطني الذي أشار إليه الممثل الخاص. فعلى سبيل المثال، أدت زيادة التدهور في الحالة الأمنية في ولاية غرب الاستوائية إلى تشريد ٠٠٠ ٨٠ شخص وانقطاع المساعدات المقدمة إلى الآلاف.

كما أدى النزاع المسلح في وسط الاستوائية، ولا سيما مع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وفصائل مسلحة أخرى، إلى تشريد أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص منذ بداية العام.

وقد تفاقمت الاحتياجات الإنسانية بسبب الفيضانات الاستثنائية للسنة الثالثة على التوالي، التي أثرت حتى الآن على ما يقرب من ٤٢٠ ٠٠٠ شخص. ومع توقع هطول المزيد من الأمطار الغزيرة في الأشهر المقبلة، سيضطر آلاف الأشخاص إلى الانتقال من أماكنهم ومنازلهم، وسيحتاجون للمساعدة ودعم سبل العيش. ومع خروج جنوب السودان من الموسم الجدب بآمال موسم الحصاد، ثمة خطر من أن الفيضانات قد تقلل من تحقيق أي مكاسب في الأمن الغذائي، مما قد يسهم في تكرار انعدام الأمن الغذائي الشديد في العام المقبل.

إن خطة جنوب السودان للاستجابة الإنسانية التي تبلغ قيمتها ١,٧ مليار دولار هي الأكبر على الإطلاق بالنسبة لجنوب السودان، ولكنها ممولة بنسبة ٥٦ في المائة فقط. وكان الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصندوق الأنشطة الإنسانية لجنوب السودان أداتين حاسمتين في استجابتنا. وقد وفرت هاتين الأداتين معا ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار لدعم التثقيف والحماية في مجال انعدام الأمن الغذائي.

وأتقدم بالشكر للمانحين الذين دعموا العمليات الإنسانية في جنوب السودان على كرمهم. فقد أدت المساعدة السخية التي قدمتها الدول الأعضاء إلى المساعدة على تجنب حدوث مجاعة. وعلى نحو ما أشار الممثل الخاص، على الرغم من الموارد المخصصة حتى الآن، فإن تحديات التمويل أجبرت برنامج الأغذية العالمي على تخفيض حجم الحصص الغذائية في جميع مخيمات اللاجئين وحماية المدنيين والمشردين داخليا منذ نيسان/أبريل، مما أثر على ٧٠٠ ٠٠٠ شخص. وكما ذكر، سيضطر في تشرين الأول/أكتوبر إلى وقف الدعم في مخيمات المشردين داخليا الأخرى بسبب إعادة توزيع الإمدادات أو إعادة ترتيب أولوياتها باتجاه المقاطعات التي كان الناس فيها على شفا المجاعة. وإذا توفرت الموارد، سيستأنف البرنامج تقديم المساعدة إلى ١٠٦ ٠٠٠ شخص متضرر في هذه المخيمات.

كذلك فإن جنوب السودان في حالة تأهب حاليا لعودة ازدياد انتشار جائحة كوفيد-١٩، مدفوعا بسلالة دلتا المتحورة، والتدابير المتخذة للتخفيف من انتشار الفيروس ومنع انتشاره في جنوب السودان كانت محدودة الأثر بسبب التحديات التي تواجه قدرة النظام الصحي على إعطاء اللقاحات وانخفاض نسبة الاستفادة من اللقاح.

على الرغم من أننا منعنا وقوع كارثة هذا العام، ومع كل التحديات التي تواجهنا، سيتعين علينا أن نظل يقظين باستمرار لضمان عدم الاقتراب من حافة المجاعة مرة أخرى في جنوب السودان في العام المقبل.

إننا إذ نتطلع إلى المستقبل، ما الذي نحتاجه لدعم الاستجابة الإنسانية حتى عام ٢٠٢٢؟

أولا وقبل كل شيء، يجب على جميع الجهات الفاعلة التي لديها نفوذ أن تعمل على تخفيف حدة العنف. إن ما ينشده معظم المدنيين هو السلام الدائم. وفي حين كان لعملية السلام أثر حقيقي في أجزاء من جنوب السودان، كما سمع أعضاء المجلس، فقد أحرز تنفيذها تقدما بوتيرة بطيئة ولا تزال بؤر العنف تندلع.

ثانيا، يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى دعم مستمر من حكومة جنوب السودان من أجل الوصول الآمن وغير المعاق إلى الأشخاص الذين بأمس الحاجة إلى المساعدة.

وثالثا، بينما نحتاج الآن إلى الموارد اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية للإبقاء على الاستجابة، نهيب بالمانحين أيضا تقديم التمويل على نطاق واسع في وقت مبكر من عام ٢٠٢٢ حتى نتمكن من استباق الاحتياجات المتوقع ارتفاعها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها.

أعطي الكلمة للسيدة لورنا.

السيدة لورنا (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشعر بالتواضع الجم ويشرفني أيما شرف أن أقدم إحاطتي إلى مجلس الأمن خلال هذه الجلسة

المكرسة لمناقشة الحالة في بلدي المحبوب. واليوم، أخاطب المجلس، ليس بصفتي الأمينة العامة لبرنامج لرصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان، بل بصفتي مواطنة وناشطة من جنوب السودان.

بعد الإذن من أعضاء المجلس، أود أن أضيف صوتي في التشديد على أهمية هذه الجلسة، لا سيما أنها تنعقد في وقت يواجه فيه شعب جنوب السودان العديد من حالات عدم اليقين والمعضلات فيما يتعلق بالمستقبل القريب لبلدنا.

وفي حين نقدر الخطوات التي اتخذت نحو تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٨ المنشط بشأن حل الصراع في جمهورية جنوب السودان، لكنها كانت في معظمها ضئيلة وغير متسقة ومتقطعة واتخذت بوتيرة بطيئة. ولا يبدو الطرفان ملتزمان بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، مما يطيل من الفترة الانتقالية ويؤخر إصلاحات الحكم الحاسمة المنصوص عليها فيه. ويشعر العديد من المواطنين أن تأخر التنفيذ لا يخدم سوى مصلحة النخبة السياسية، ولكنه يطيل معاناة الجماهير. ومن ثم، هناك حاجة إلى ممارسة مزيد من الضغط والدعوة إلى التنفيذ السريع لاتفاق السلام نصا وروحا.

أدت الجروح التي لم تلتئم بعد، واستمرار العنف إلى تفتيت البلد واستنزافه بشدة. وعقب التوقيع على الاتفاق المنشط، حدث انخفاض في العنف المرتبط بالنزاع السياسي على الصعيد الوطني. ومن المفارقات أنه منذ عام ٢٠١٨، حدثت زيادة منهجية في حجم وشدة ما يسمى بالنزاعات بين القبائل في كل منطقة من مناطق البلاد تقريبا، مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا المدنيين. وقد تأثرت النساء والفتيات بوجه الخصوص بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس. وقد أدى ذلك إلى نزوح هائل ومستمر، حيث بدأ العديد من المواطنين يعتقدون أنه مخطط له. ومن الأمثلة على ذلك العنف والقتل في طمبرة/يامبيو وكيت قوانق، وقتل الراهبات الكاثوليكيات وغيرهن على طريق نيمولي، على سبيل المثال لا الحصر. ويعيش الجميع تقريبا في البلد في خوف من السطو المسلح والعنف الجنسي وجميع أشكال العنف، بما في ذلك إمكانية استئناف الصراع العنيف بالكامل، وهو صراع تشارك فيه الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية في البلد.

بعد الآن، لا يعرف المواطنون بمن يثقون. لذلك، من الحكمة أن تعجل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة بتوحيد القوات وتنفيذ إصلاح شامل لقطاع الأمن وتحويله، والشروع في عملية استجابة على الصعيد الوطني لنزع السلاح والتسريح، وإعادة الإدماج، بدون تمييز أو محاباة.

بينما تتخذ خطوات لإنشاء آليات للعدالة الانتقالية، مثل لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، للشروع في عملية صياغة الدستور والنهوض بعمليات الإدارة والإصلاح الجارية في مجال المالية العامة، يبدو من الواضح أن هناك ميلا إلى تأجيل القضايا الحاسمة، من قبيل إدارة التنوع والأصل العرقي، ولأم الجراح والمصالحة، والمساءلة، والإصلاح، والتحول. ويبدو أن القيادة مترددة في معالجة تلك المسائل بطريقة شاملة وحاسمة. وفي هذا الصدد، أنصح بأن تقود هذه العمليات الهامة شخصيات مستقلة وذات سمعة طيبة من جنوب السودان لم تشارك في ترتيبات الحكم الانتقالية السابقة مباشرة، وأن تُشرك شخصيات ذات سمعة دولية لدعم العملية.

تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان في جنوب السودان بأشكال مختلفة، تتراوح بين إبقاء الجنود في مناطق التجميع ومعسكرات التدريب لأكثر من عام حتى الآن مع توفير الحد الأدنى من فرص الحصول على الغذاء والماء، والمأوى، والمرافق الصحية، والمواد الصحية للنساء إلى بيئة عمل مروعة للمجتمع المدني والأوساط النسائية، ووسائط الإعلام، والآن القطاع الخاص، فضلا عن القيود الهائلة المفروضة على حرية تكوين الجمعيات، حيث أن عقد حلقات العمل والتجمعات العامة يتطلب دائما إذنا من أمن الدولة، على سبيل المثال لا الحصر.

في ٣٠ آب/أغسطس، نشرت الحكومة معدات عسكرية ثقيلة ونشرت جنودا في شوارع جوبا لردع احتجاج مقترح. وفرضت غرامات على التجار الذين اختاروا إبقاء متاجرهم مغلقة في ٣٠ آب/أغسطس

من قبيل الخشية. وقد زاد ذلك من تخويف المواطنين وتفاقم الصدمة. والسؤال الكبير هو: لماذا ترهب الدولة مواطنيها؟

ربما من الصعب تصديق ذلك، ولكن منذ الاستقلال حتى اليوم، لم يتم بناء مدرسة ابتدائية أو ثانوية واحدة من مخصصات الميزانية الوطنية. ولا يبدو أن التعليم، والصحة، والمياه، والطرق من الأولويات الوطنية. ومن الجدير بالذكر أن نسبة البطالة في صفوف الشباب مرتفعة، ولا تزال المرأة مستبعدة إلى حد كبير من العمليات الوطنية. وتُدفع مرتبات الموظفين الحكوميين، بما في ذلك قطاع الأمن، بشكل متقطع، مما يؤدي إلى تراكم المرتبات غير المدفوعة لأكثر من ٦ أو ١٠ أو حتى ١٥ شهرا. ورغم وجود مبادرات إصلاحية، مثل عملية إصلاح إدارة المالية العامة، لتحقيق المساءلة، هناك حاجة إلى توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى القيادة العليا للبلد، وإلى سلطة قضائية وهيئة تشريعية مستقلتين لدعم الدعوة إلى المساءلة وتمكين المؤسسات الرئيسية، مثل لجنة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة الوطني، من العمل بفعالية.

بناء على مشاركتي مع جنوب السودان في جميع مناحي الحياة، وذلك سعيا لوضع سيناريوهات لجنوب السودان في عام ٢٠٢٥، يواصل شعب جنوب السودان طرح الأسئلة التالية. أولا، متى ستسجل البلاد نهاية للحكم المؤقت والانتقالي؟ ثانيا، كيف يمكن تحقيق عملية شاملة وتشاركية محورها الناس لصياغة الدستور في ظل بيئة يحتاج فيها المواطنون إلى الحصول على إذن لعقد أي حلقة عمل أو تجمع عام؟ ثالثا، كيف يمكننا فتح المجال أمام الشمولية والمشاركة على نطاق أوسع في الشؤون الوطنية، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب، والمجتمعات المهمشة في الشؤون الوطنية؟

بعد قولي هذا كله، أود أن أوصي بما يلي.

أولا، انطلاقا من روح القرار ٢٥٦٧ (٢٠٢١) الذي اتخذ في آذار/مارس، ينبغي لمجلس الأمن أن يأذن لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بدعم تنفيذ الإصلاحات التشريعية الرئيسية، والشروع في عملية شاملة وتشاركية لوضع الدستور، وتيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في جنوب السودان وهذا من شأنه أن يساعدنا.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يأذن لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تماشيا مع الفقرة الفرعية ٣ (أ) ‘٧’ من القرار ٢٥٦٧ (٢٠٢١)، بأن تدرج توفير بناء قدرات ودعم حكومة جنوب السودان وتيسير شؤونها، ليس في قطاع سيادة القانون والعدالة فحسب، ولكن أيضا في قطاع الحكم والمساءلة.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يأذن للبعثة بتيسير الانخراط الدوري مع حكومة جنوب السودان والمجتمع المدني أو جماعات المواطنين لبناء الثقة ودعم تنفيذ اتفاق السلام المنشَّط لعام ٢٠١٨.

وأود أن أذكر أن كفاح شعب جنوب السودان وتضحيته من أجل الاستقلال كانا في سبيل التحرر والسعي إلى إقامة دولة يتمتع فيها كل شخص بالعدل والحرية والرخاء. ولكن العكس هو الصحيح: ففي الوقت الذي نتكلم فيه الآن، لا يتمتع بمكاسب استقلالنا سوى قلة مختارة. وفي الواقع، فإن الدولة منعزلة عن الشعب. فالاستثمار في تقديم الخدمات عند حده الأدنى، حيث لا توجد مشاريع إنمائية رئيسية للدولة في البلد. وقد تم تفويض تقديم الخدمات الأساسية إلى الوكالات الإنسانية، ونشكرها حقا على دعمها. وكان بإمكان جنوب السودان أن يفعل، بل ويستطيع أن يفعل، ما هو أفضل لو كانت القيادة ملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لورنا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص هايسوم، كما هو الحال دائما، على تفانيه في خدمة جنوب السودان، واليوم وعلى إحاطته التي جاءت في وقت مناسب تماما. وكما هو الحال دائما، أثني على السيدة غيلاني لعملها في تنسيق الاستجابة الإنسانية في جنوب السودان. وأتقدم بشكر خاص للسيدة نانجيا على ملاحظاتها المفيدة والصريحة، وكذلك على توصياتها القيمة المقدمة إلى المجلس. لقد تم الإصغاء إليها.

وأود أن أبدأ بالقول إن الولايات المتحدة تؤكد من جديد دعمها لشعب جنوب السودان، ونعيد تأكيد التزامنا القوي بدعم سيادة جنوب السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وخلال الشهرين الماضيين، أعادت حكومة جنوب السودان تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، وأدى أعضاؤه اليمين الدستورية. ونحن بالتأكيد نرحب بذلك كخطوة إلى الأمام في عملية السلام، غير أننا نواصل حث قادة جنوب السودان على الوفاء بالتزاماتهم والتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام المنشَّط لعام ٢٠١٨ لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بإنجاز تخريج قوات الأمن الموحدة ونشرها، ومن خلال مباشرة عملية دائمة لوضع الدستور، وتفعيل المحكمة المختلطة وغيرها من آليات العدالة الانتقالية، وبالطبع الإعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وتحيط الولايات المتحدة علماً بتقرير الأمين العام (S/2021/661) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه عملا بالقرار ٢٥٦٧ (٢٠٢١)، الذي قدم تقييما للاحتياجات الأمنية والإجرائية واللوجستية اللازمة للتحضير للانتخابات في جنوب السودان. إن السعي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وسلمية ومجسدة لإرادة شعب جنوب السودان، سيكون أمرا حاسما للانتقال نحو دولة مستقرة وديمقراطية تعتمد على نفسها. غير أن إجراء انتخابات موثوقة ومعبرة عن إرادة الشعب يجب أن تسبقه عملية شاملة للجميع وشفافة لصياغة الدستور تتم في بيئة تسمح بحرية التعبير وتوفر حيزا للمعارضة السياسية.

وبعد أن استمعنا إلى السيدة نانجيا، فإننا نشاطر الممثل الخاص بالتأكيد شواغله إزاء الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الرامية إلى تقليص المعارضة السياسية، بما في ذلك اعتقال أفراد من المجتمع المدني المحلي مؤخرا، وخنق حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات. كما تشعر الولايات المتحدة بقلق متزايد إزاء العنف الذي طال أمده على الصعيد دون الوطني في جميع أنحاء جنوب السودان، الذي غالبا ما تتورط فيه جماعات مسلحة كبيرة ومجهزة تجهيزا جيدا. فخلال الشهر الماضي وحده، كما سمعنا، تضرر عشرات الآلاف من المدنيين في بلدة تامبورا في ولاية غرب الاستوائية جراء العنف بين الميليشيات المتنافسة. وأدى تدهور الحالة الأمنية في تامبورا إلى تشريد أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص داخليا، وتعطيل تقديم المساعدة الإنسانية لنحو ٢٥ ٠٠٠ مستفيد، وأسفر عن وفاة ما لا يقل عن ٢٦ شخصا، معظمهم من النساء والأطفال.

وفي الوقت نفسه، يستمر العنف في أجزاء من ولاية وسط الاستوائية. ففي ٢٢ آب/أغسطس، هاجم مئات الرجال المجهولين مخيم النوير للاجئين في مقاطعة يي، حيث تعرض مرفق صحي تديره منظمة غير حكومية للنهب والتخريب. ووردت تقارير عن تعرض العاملين الصحيين للاعتداء والمضايقة، ومن المفجع أن عدة نساء تعرضن للاغتصاب. وفقد عدد كبير جدا من مواطني جنوب السودان أرواحهم في هجمات، وكما ذكرت السيدة نانجيا، فإن ذلك يشمل راهبتين كاثوليكيتين قتلتا على أيدي مسلحين في ١٦ آب/أغسطس.

كما أن سلامة الأطفال ورفاههم تشكل مصدر قلق عميق، لأن النزاع في تامبورا يمكن أن يؤدي إلى زيادة العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي، ولا سيما ضد الفتيات، وإلى تجنيد الأطفال واستخدامهم قسرا من قبل الجماعات المسلحة، وحرمان الأطفال المحتاجين من الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

ونشجب العنف المتفشي الذي تعاني منه أجزاء من ولايتي غرب الاستوائية ووسط الاستوائية وأماكن أخرى في جنوب السودان. وتدعو الولايات المتحدة قادة جنوب السودان إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والمشردين داخليا والنساء والأطفال. ونحث الحكومة أيضا على محاسبة المسؤولين عن الإساءة إلى المدنيين.

وكما سمعنا من السيدة غيلاني، فإن حالة المساعدة الإنسانية لا تزال بائسة. فقد نهبت أو أحرقت إمدادات إنسانية تزيد قيمتها على مليون دولار، وهي ما يحتاجه شعب جنوب السودان بشدة. وقد أدى استمرار أعمال النهب والتهديدات والهجمات العنيفة ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى قيام العديد من الوكالات الإنسانية

بتعليق عملياتها، وتخفيض المساعدات المنقذة للحياة المقدمة إلى المواطنين الضعفاء. ونشير إلى أن من يهاجمون العاملين في مجال المساعدة الإنسانية قد يتعرضون لتدابير الجزاءات.

وأود أن أختتم بالقول إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة تجاه شعب جنوب السودان والعمل عن كثب مع الحكومة الانتقالية المنشَّطة، ومع زملائنا الأعضاء في المجلس وجميع أصحاب المصلحة لتمكين جنوب السودان والمنطقة من تحقيق السلام والرخاء.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الرئيس على عباراته الترحيبية الطيبة بعمل المجلس.

ويشكر وفد بلدي الممثل الخاص هايسوم والسيدة غيلاني والسيدة نانجيا على إحاطاتهم المفيدة للغاية.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، احتفلنا بمرور ثلاث سنوات على توقيع اتفاق السلام المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ورغم أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة، فإن التقدم، من قبيل إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وبدء عملية التشاور لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، يدل على التزام الحكومة بعملية السلام. وفي هذا الصدد، تدعو المكسيك إلى التعجيل بتنفيذ أحكام اتفاق السلام المنشَّط، ولا سيما تلك المتعلقة بالمسائل الأمنية.

ونتابع بقلق تأثير الانقسامات العنيفة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة على السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، نحث الفصيلين على حل خلافاتهما سلميا واحترام وقف إطلاق النار وكفالة حماية المدنيين في جميع الأوقات. ونكرر تشديد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على أن اتفاق السلام المنشَّط هو الإطار الوحيد للسلام.

وفي الأسابيع الأخيرة، كانت تامبورا مسرحا لاشتباكات خطيرة. وبناء على ذلك، نحث القادة الوطنيين وقادة ولاية غرب الاستوائية على أن يختاروا السبيل التفاوضي فحسب وأن يعملوا مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لبناء الثقة فيما بين المجتمعات المحلية المتضررة من العنف.

ونأمل أن يؤدي تخرج دفعة من القوات الموحدة اللازمة مؤخرا إلى خفض مستويات العنف في جميع أنحاء البلد، مع الامتثال الصارم لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. وننوه بأن نشر قواعد عمليات مؤقتة استراتيجية للبعثة في المنطقة كان عاملا حاسما في تهيئة الظروف اللازمة للعاملين في المجال الإنساني لتقديم المساعدة لأكثر من ٥٨ ٠٠٠ شخص نزحوا منذ حزيران/يونيه.

ويؤثر العدد الكبير من حوادث العنف الجنسي والقتل خارج نطاق القضاء والاختطاف والاحتجاز التعسفي تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات. ولذلك، تكتسي آليات مثل خطة العمل الحكومية للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع أهمية حيوية، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان المساءلة ومعالجة أوجه العجز في تحقيق سيادة القانون.

وكما ذكرت السيدة غيلاني في وقت سابق، هناك أكثر من ٨ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية نتيجة للعنف والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي والأزمة الصحية الناجمة عن مرض فيروس كورونا. وتشير المؤشرات إلى حالة مأساوية، حيث يعاني أكثر من ٤ ملايين نازح و ١,٤ مليون طفل من سوء التغذية الحاد ويعاني ٣٨٠ ٠٠٠ شخص من آثار موسم الأمطار. وعلاوة على ذلك، فإن ظروف العاملين في المجال الإنساني محفوفة بالمخاطر وهي تزداد خطورة. ولذلك، ندعو الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة على وجه السرعة لضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وغير مقيدة.

يجب أن تتجلى الروح الديمقراطية والجامعة للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في جميع جوانب الحياة السياسية لجنوب السودان. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن تعيين امرأة رئيسة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح. غير أن هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة لتحقيق حصة مشاركة المرأة المتوخاة في الاتفاق والمحددة بنسبة ٣٥ في المائة. إن إيجاد فضاءات، مثل منتدى القيادة النسائية لجنوب السودان، أمر بالغ الأهمية لسماع أصوات النساء في جميع العمليات السياسية.

ومشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة غير قابلة للتفاوض. ويتوقف مستقبل البلد على إدماج جميع الرجال والنساء في جنوب السودان.

في الختام، أحث جنوب السودان، في الذكرى السنوية العاشرة لاستقلاله، على مضاعفة جهوده لتعزيز العملية الانتقالية وضمان إجراء انتخابات ديمقراطية حقا. وفي زيارته الأخيرة لجنوب السودان، نقل وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا رسالة التزام بعملية السلام ودعمها. ويؤيد بلدي هذه الرسالة ويؤكد مجددا دعمه الكامل للعمل الهام جدا الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود بدايةً أن أشكر نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والتطورات الأخيرة في جنوب السودان. وأشكر أيضا السيدة رينا غيلاني، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة لورنا نانجيا، الناشطة في المجتمع المدني، على ما عرضتاه من مستجدات مفيدة وأفكار ثاقبة.

ولدت التطورات التي شهدها جنوب السودان خلال الأشهر الثلاثة الماضية زخما لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. فقد انخفض العنف السياسي، والتزمت الأطراف، إلى حد كبير، بالاتفاق المنشط. والتعايش السلمي بين مختلف الأحزاب السياسية يبعث على الاطمئنان ويوفر الأمل في تحقيق السلام والاستقرار.

واتخذت رئاسة وقيادة جمهورية جنوب السودان خطوات جديرة بالذكر. إن تعيين أعضاء جدد في مجلس الولايات، مع تمثيل كبير للنساء، وأدائهم لليمين في آب/أغسطس وإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وتعيين أول رئيسة للبرلمان والتعيينات السياسية الجديدة، كلها علامات إيجابية بالفعل. ونشجع المجلس التشريعي ومجلس الولايات على التركيز على العمل التشريعي الذي تمس الحاجة إليه للوفاء بالمؤشرات المرجعية المحددة في الاتفاق المنشط.

ومع ذلك، فإن تعليق تنفيذ مبادرة روما مؤخرا، في أعقاب أعمال القتل على طريق جوبا – نيمولي، أمر يبعث على القلق. ومن المهم استئناف المحادثات على أساس الأولوية لإحياء عملية المصالحة بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة وتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان. ونلاحظ أيضا بدء العملية التشاورية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح. ونأمل أن تعمل قيادة جنوب السودان وأحزابه من أجل توطيد تلك التطورات الإيجابية في الشهور المقبلة.

ومن المشجع أن الإصلاحات الاقتصادية استمرت في تحسين استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في البلد وساعدت على التخفيف من أثر جائحة مرض فيروس كورونا.

وعلى الجبهة الأمنية، من المشجع مرة أخرى أن يظل وقف إطلاق النار صامدا على الرغم من تزايد العنف المحلي. ومن المؤسف أن الانشقاقات والنزاعات الداخلية والقتال داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أسفرت عن وفيات. ونشيد بدور الوساطة الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في معالجة الحالة.

ويقتضي العنف المستمر التعجيل بإنشاء القيادة الموحدة للجيش وتخريج القوات الموحدة اللازمة، وهو جانب حاسم من جوانب الاتفاق. وفي هذا الصدد، نؤيد الدعوة التي وجهتها رئاسة جنوب السودان لوقف الأعمال العدائية بين الفصائل المتناحرة ومراعاة مسافة معقولة لمنع المزيد من العنف.

ونقدّر التعاون المستمر بين الحكومة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتوفير الحماية للنازحين في مخيمات النازحين داخليا والتي تخضع الآن لسيطرة الحكومة. ونحث البعثة على مواصلة المضي قدما في عملية نقل موقع ملكال لحماية المدنيين عندما تسمح الظروف بذلك وبما يتسق مع ولايتها. إن الاحتياجات الإنسانية للسكان آخذة في الازدياد، ويتعين على المجتمع الدولي أن يتدخل لسد الفجوة التمويلية في الميزانية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات لأحكام اتفاق مركز القوات. وينبغي أن تعالج الحكومة الانتقالية ذلك الأمر بطريقة استباقية

وبالتعاون مع سلطات البعثة. وندين استهداف العاملين في المجال الإنساني والأصول المخصصة للأغراض الإنسانية والهجمات عليهم، بما في ذلك نهب الإمدادات الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع، مما كان له أثر سلبي كبير على العمليات.

ما برحت الهند أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل عقد من الزمن. وفي الشهر الماضي، ساهمت الهند واشتركت مع الأمم المتحدة في إطلاق منصة الإلمام بالحالة (Unite Aware)، والتي ستشمل بداية أربع بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ربما تكون بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من بينها. ونؤمن إيمانا راسخا بأن عمليات حفظ السلام العصرية يجب أن ترتكز على نظام إيكولوجي قوي قائم على التكنولوجيا والابتكار، من شأنه تيسير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تنفيذ ولاياتها في بيئات معقدة.

كما تسهم الوحدة الهندية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في التنمية المستدامة لشعب جنوب السودان ورفاهه. ونظمت الكتيبة الهندية خلال هذا الشهر معسكرات للتدريب على الحاسوب والمساعدة البيطرية. ومن دواعي الفخر الكبير أن ١٣٥ من أبناء بلدي، الذين يخدمون في إطار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مُنحوا مؤخرا أوسمة من الأمم المتحدة لأدائهم المتميز في ولاية جونقلي وإدارية البيبور الكبرى. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعريف يوفراج سينغ والسيد إيفان مايكل بيكاردو، وهما من حفظة السلام الهنود، واللذين منحا بعد وفاتهما ميدالية داغ همرشولد المرموقة في هذا العام تقديرا لشجاعتهما وتضحيتهما أثناء أداء واجبهما.

ختاما، لقد انضمت الهند قبل ١٠ سنوات إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بجنوب السودان في مجتمع الأمم في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وتهنئ الهند جنوب السودان حكومة وشعبا بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء دولته المستقلة ذات السيادة.

ونرى أن جنوب السودان بحاجة، في مرحلة التحول هذه، إلى دعم صادق من المجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وستواصل الهند من جانبها دعم جنوب السودان وشعبه.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

نحيط علما بالتقرير الشامل للأمين العام (S/2021/784) ونشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم والسيدة رينا غيلاني من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسيدة لورنا نانجيا على إحاطاتهم. ونعرب عن إشادتنا وترحيبنا بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان، زميلنا السفير أكوي بونا مالوال.

احتفل جنوب السودان، قبل ثلاثة أيام، بمرور ثلاث سنوات على توقيع الاتفاق المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وسيكون ذلك على خلفية الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلال البلد. وتود مجموعة ٣+١ أن تهنئ شعب جنوب السودان على هاتين المناسبتين الهامتين، اللتين تتيحان فرصة للوقوف لحظة للتأمل على الصعيد الوطني ونأمل أن تصبح نقطة تحول لاتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء النزاعات المسلحة.

وتثني مجموعة ٣+١ على الأطراف في جنوب السودان لما أحرزته من تقدم مؤخرا في تنفيذ اتفاق السلام المنشَّط. وافتتاح المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله ومجلس الولايات والإعلان عن إنشاء فرقة العمل المعنية بالإشراف على العدالة الانتقالية والإصلاحات القضائية وتنسيقها وإطلاق عملية وضع الدستور الدائم، فضلا عن العملية التشاورية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأمْ الجراح، كلها خطوات إيجابية جديرة بالثناء.

ونتوقع أن يسن البرلمان الجديد على وجه السرعة التشريعات اللازمة لتعجيل تنفيذ اتفاق السلام المنشَّط، فضلا عن تعزيز الجهود الجارية لتحسين الحكم وتوفير الخدمات العامة التي تمس الحاجة إليها، والتعامل بشكل مجد مع انعدام الأمن.

وترحب مجموعة ٣+١ أيضا بالجهود التي تبذلها الأطراف من أجل تحقيق ما اتفق عليه من تمثيل للجنسين في مؤسسات الحكم. ونشيد بالخطوة التاريخية المتمثلة في تعيين أول رئيسة لبرلمان جنوب السودان ونشجع الأحزاب على الالتزام بمبدأ شمول الجميع من خلال تنفيذ الحد الأدنى المتفق عليه بتخصيص نسبة ٣٥ في المائة لمشاركة المرأة، فضلا عن تمثيل الشباب.

على الرغم من الإنجازات التي تحققت، لا تزال مجموعة ٣+١ تشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار حوادث العنف المسلح في أجزاء من جنوب السودان. وتشكّل الزيادة في عدد النزاعات العرقية والقتال بين فصائل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان فضلا عن أنشطة الأطراف غير الموقِّعة، انتهاكا لوقف الأعمال العدائية والوقف الدائم لإطلاق النار. ونرى أن ذلك غير مقبول ونعيد تأكيد دعوتنا إلى جميع الأطراف لإنهاء العنف فورا والالتزام مجددا بوقف الأعمال العدائية والتقيد بالوقف الدائم لإطلاق النار.

وتلاحظ مجموعة ٣+١ مع التقدير الإجراءات السريعة التي اتخذتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) استجابة للحالة الأمنية في جنوب السودان. ونرحب بنتائج الاجتماعين الاستثنائيين الثاني والسبعين والثالث والسبعين لمجلس وزراء إيغاد، اللذين انعقدا في حزيران/يونيه وآب/أغسطس، وكذلك بزيارة المتابعة التي قام بها رئيس وزراء السودان ورئيس الإيغاد، دولة السيد عبد الله حمدوك، إلى جوبا. ونحث الحكومة وجميع الأطراف على الإسراع في تنفيذ توصيات إيغاد وقراراتها دون تأخير.

ونكرر أيضا دعوتنا إلى الأطراف لبذل المزيد من الجهد للتعجيل بتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية المتفق عليها من أجل تقليل احتمالات اندلاع أعمال العنف إلى أدنى حد ممكن. ويشمل ذلك نشر القوات الموحدة اللازمة وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والانتهاء من الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن.

وينبغي أن يتمثل دورنا، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن وأصدقاء لجنوب السودان، في تشجيع التقدم عن طريق تقديم الدعم الدبلوماسي والتقني والمالي الذي تمس الحاجة إليه من أجل تنفيذ اتفاق السلام المنشَّط.

إن التقارير التي تفيد بتردي الحالة الإنسانية في جنوب السودان تبعث على القلق. ومع ذلك، من المشجع أيضا استمرار الحكومة في توفير الحماية اللازمة للنازحين داخليا والعدد المتزايد من العائدين. ونعرب عن تقديرنا لجميع الوكالات الإنسانية العاملة في جنوب السودان لما تقدمه من مساعدة ونحث الشركاء الدوليين على مواصلة تقديم الدعم الإنساني الذي تمس الحاجة إليه لمعالجة أوجه النقص الحالية. وعلاوة على ذلك، نحث الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان السلامة والحماية والأمن لجميع العاملين في المجال الإنساني والوكالات الإنسانية وتوفير التسهيلات اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية بشكل آمن وفعال إلى جميع المحتاجين.

أخيرا، تشيد مجموعة ٣+١ ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمواصلتها دعم شعب جنوب السودان في جهوده لتحقيق السلام والاستقرار في بلده. ونلاحظ من تقرير الأمين العام أن البعثة تواصل الاضطلاع بدورها الصحيح المتمثل في توفير الحماية الأساسية، فضلا عن المساعدة التقنية وبناء القدرات، لدعم تنفيذ اتفاق السلام المنشَّط. وندعو قيادة البعثة إلى الاستفادة الكاملة من أحكام القرار ٢٥٦٧ (٢٠٢١) لتوسيع نطاق ذلك العمل النبيل. ونشعر بالتفاؤل أيضا إزاء التدابير التي اتخذتها الحكومة والبعثة لتحسين التنسيق والاتصال. وقد أدت هذه التدابير إلى انخفاض كبير في حوادث انتهاك اتفاق مركز القوات.

في الختام، تكرر تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر الإعراب عن التقدير للجهود المتواصلة التي تبذلها جميع وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع الشركاء الدوليين في دعم شعب جنوب السودان في مسيرته نحو تحقيق السلام والاستقرار والازدهار بصورة مستدامة.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود بالمثل أن أوجه الشكر إلى السيد نيكولاس هايسوم والسيدة رينا غيلاني والسيدة نانجيا على إحاطاتهم. وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

تنوه فرنسا، على غرار الآخرين، بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما إنشاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله والخطوات المتخذة لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأمْ الجراح. وتبذل سلطات البلد جهدا أيضا لتيسير تنقل أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان داخل جنوب السودان، وفقا لاتفاق مركز القوات.

إن فرنسا على استعداد لمساعدة مجلس الأمن في تقديم الدعم لجنوب السودان، شريطة أن تحقق الحكومة الأهداف التي حددها مجلس الأمن. وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان موجودة هناك للمساعدة في ذلك الصدد. وفي حين أُعيد التأكيد مؤخرا على العديد من الالتزامات، فإن معظم التدابير لا تزال معلقة، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن فضلا عن تفعيل هيئات العدالة الانتقالية.

لقد حدد مجلس الأمن استراتيجيته في ولاية البعثة، والتي تسترشد بإجراء الانتخابات، المقررة في نهاية المرحلة الانتقالية. وتحيط فرنسا علما بتوصيات الأمين العام المتعلقة بالتحضير لتلك الانتخابات. ونشجع البعثة على تشكيل فريق للمساعدة الانتخابية. وندعو السلطات إلى البدء من الآن في وضع الإطار القانوني للانتخابات وتفعيل اللجنة الانتخابية الوطنية وتخصيص الموارد اللازمة لإجرائها.

وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية لتوحيد الصفوف. فتفكك بعض الأطراف الموقِّعة على اتفاق السلام المنشَّط يشكّل تهديدا للالتزام بوقف إطلاق النار. ولذلك، نرحب بجهود رئاسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتخفيف حدة التوتر.

وعلاوة على ذلك، تدعو فرنسا جميع الأطراف إلى الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء التدابير المتخذة لقمع الدعوات إلى الاحتجاج واعتقال الأشخاص المعنيين وترهيبهم وقطع الإنترنت على نطاق واسع، وكلها تدابير غير مقبولة. وندعو السلطات أيضا إلى كفالة حرية التعبير والحق في الاحتجاج السلمي.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي نُفذت في ولايتي واراب والبحيرات. وندعو السلطات إلى كفالة احترام حقوق الإنسان ومكافحة إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، والتي تناولها مقدمو الإحاطات بالتفصيل.

وبالإضافة إلى ذلك ندين الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي. وكما نعلم جيدا، فإن جنوب السودان هو أحد أخطر البلدان في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. ولذلك فمن المهم أن يقدم مرتكبو أعمال العنف ضدهم إلى العدالة وأن يفرض المجلس جزاءات عليهم. وكما أوضح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الاحتياجات الإنسانية هائلة وخطر المجاعة آخذ في الازدياد. وإنه لأمر حيوي، في ذلك السياق، أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني والطبي من التحرك بحرية من أجل إيصال المساعدة إلى السكان من دون عوائق أو خوف من أن يُستهدفوا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إننا ممتنون للممثل الخاص هايسوم والسيدة غيلاني على المعلومات التي قدماها بشأن تطورات الحالة في جنوب السودان. كما استمعنا باهتمام إلى ملاحظات السيدة نانجيا، ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان في هذه الجلسة. ونود أن نهنئه هو وشعب جنوب السودان بمناسبة الذكرى العاشرة لاستقلال البلد في ٩ تموز/يوليه.

إن روسيا على استعداد، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، لدعم جهود جوبا على طريق السلام والاستقرار. ونرى أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في جنوب السودان واختتام فترة ما قبل الانتقال يهيئان الظروف اللازمة لتحريك البلد نحو الاستقرار السياسي والمصالحة.

ونرحب ببدء أعمال المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات. ويشكل إكمال تشكيل البرلمان أحد أهم الشروط السياسية للفترة الانتقالية كما ورد في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وسيعني التنفيذ الناجح لتلك المهمة إتمام الجزء

السياسي من اتفاق السلام. وننوه في ذلك الصدد بالإرادة السياسية للجانب السوداني الجنوبي، ونأمل أن يستمر العمل على تنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاق السلام.

كما نثق بأن العمل سيستمر بشأن تشكيل قوات موحدة في جنوب السودان، وهو أمر معقد بسبب النقص الحاد في ما يلزم من موارد مادية وتقنية وتمويل. وندعو الجهات التي لم توقع بعد على الاتفاق المنشط إلى الانضمام إلى عملية بناء الدولة.

وفي ذلك الصدد، نشير إلى مبادرة جماعة سانت ايجيديو ونثق بأن المحادثات ستستمر بين ممثلي الحكومة والأطراف غير الموقعة على الاتفاق. ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) لتقديم الدعم من أجل تنفيذ أحكام محددة من اتفاق السلام. فعلى وجه الخصوص تم التوصل، بفضل وساطة ممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى هدنة بين فصيلي الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة، بقيادة النائب الأول لرئيس جنوب السودان، رياك مشار، والجنرال سيمون غاتويش.

إننا بالطبع نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات القبلية المسلحة المتفرقة في عدة مناطق من البلد، فضلا عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وينبغي أن تصل المساعدة الإنسانية إلى من تمس حاجتهم إليها. فوفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، وجد أكثر من ٧ ملايين شخص أنفسهم في حالة انعدام أمن غذائي في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، في حين يعاني ما يقرب من ١,٥ مليون طفل من سوء التغذية. إننا ندين بشدة أي انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار أو أعمال عنف ضد السكان المدنيين، بما في ذلك ضد العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في جنوب السودان.

ونحن مقتنعون بأنه ستعين، مع عودة الحالة في جنوب السودان إلى طبيعتها، إجراء استعراض لنظام الجزاءات القائم فيما يتعلق بالبلد. ونثق بأن سلطات جنوب السودان ستنجح، نظرا لتخفيف الحظر المفروض على توريد الأسلحة، في إحراز تقدم كبير في الوفاء بالمعايير المحددة في القرار ٢٥٧٧ (٢٠٢١).

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة هايسوم والسيدة غيلاني على إحاطتيهما الشاملتين، والسيدة نانجيا على بيانها. وأرحب بالممثل الدائم لجنوب السودان في هذه الجلسة.

ويدفعنا التقدم المستمر المحرز في عملية السلام في جنوب السودان إلى التفاؤل إذ تحتفل الدولة الفتية بذكرى ميلادها السنوية العاشرة. ونهنئ حكومة وشعب جنوب السودان تهنئة حارة بتلك المناسبة الهامة وعلى ذلك الإنجاز.

ونشيد بإعادة تشكيل الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية لجنوب السودان والقرار المتخذ مؤخرا بتوحيد قيادة القوات وتخريج القوات الموحدة اللازمة. وعلى الرغم من استمرار وجود تحديات مختلفة، ينبغي الإشادة بالتقدم المحرز حتى الآن إشادة تامة والبناء عليه وينبغي مواصلة تشجيع الأطراف في جنوب السودان.

وأود أن أبرز النقاط التالية في ذلك الصدد.

أولا، ندعو حكومة جنوب السودان والأطراف المعنية إلى الإسراع بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان من أجل الحفاظ على فترة انتقالية سلمية تتوج بانتخابات وطنية. ونحيط علما بالتقارير المتعلقة بالمسائل الداخلية بين مختلف الأطراف في جنوب السودان. وندعو الأطراف المعنية إلى تسوية خلافاتها وتجنب أي تأثير سلبي محتمل على عملية السلام.

وكذلك ندعو الحكومة إلى زيادة تيسير مشاركة المرأة وقيادتها لبلوغ هدف الـ ٣٥ في المائة، تمشيا مع اتفاق السلام. ونثني على الجهود المتواصلة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الدوليين الآخرين لتعزيز السلام والتنمية في البلد، وندعو إلى ذلك.

ثانيا، من الأهمية بمكان مواصلة التمسك بالوقف الدائم لإطلاق. ونحث حكومة جنوب السودان على بذل جهود أكبر للتصدي بفعالية

وعلى نحو مستدام للعنف القبلي وكفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية. وينبغي تعزيز الحوار وتدابير بناء الثقة لتعزيز الثقة والمصالحة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف القبلي.

ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، ونعيد تأكيد دعمنا القوي له. وستواصل فييت نام الإسهام بنشاط في عمل البعثة وتعزيز مشاركة نسائنا العاملات في حفظ السلام في البعثة. كما إننا نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أنشطة إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها في البلد.

ثالثا، من الأهمية بمكان التصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية المتزايدة في البلد. ومن دواعي القلق أن مستوى انعدام الأمن الغذائي العالي لا يزال يؤثر على أكثر من ٧,٢ ملايين من مواطني جنوب السودان، أي أكثر من نصف سكان البلد، مع تصنيف متكامل لمراحل انعدام الأمن الغذائي بالمرحلتين ٤ و ٥ - "طوارئ" و "كارثة". وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز مساعداته الإنسانية ودعمه المالي لجنوب السودان، فضلا عن تقديم المزيد من المساعدة إلى البلد لمكافحة كوفيد-١٩ وتسريع عملية التطعيم ضده.

رابعا، من المهم الاستمرار، فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، في استعراض تنفيذ المعايير المرجعية المحددة في القرار ٢٥٧٧ (٢٠٢١) بغية رفع التدابير في ضوء التقدم المحرز. وستواصل فييت نام، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، تعزيز التعاون بين جنوب السودان ودول المنطقة والأطراف الأخرى ذات الصلة من أجل كفالة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك بتشجيع زيارات اللجنة الميدانية في ذلك الصدد.

وختاما، تعيد فييت نام تأكيد دعمها القوي لمساعي السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان من أجل شعبه.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، على إحاطته. من الواضح أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمجتمع الدولي لا يزالان ملتزمين بدعم جنوب السودان، في حين أن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن رفاه شعبها. وأود أيضا أن أشكر السيدة غيلاني، ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة لورنا نانجيا، ممثلة النساء من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، اللتين ستواصلان الاضطلاع بدور هام في جنوب السودان. ولا شك أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في السياسة وصنع القرار وبناء السلام أمر أساسي لبناء السلام وإرساء الديمقراطية في جنوب السودان في المستقبل.

وتشعر النرويج بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية في جنوب السودان. فقد ازداد مستوى العنف ولا يزال مرتفعا بشكل غير مقبول. ونشعر بقلق بالغ إزاء القتال الذي يجري على أسس عرقية في طمبرة في ولاية غرب الاستوائية. إن التنفيذ البطيء للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان عامل من العوامل الهامة المسببة للنزاع. فهو يثير السخط ويوفر حوافز للانشقاقات المزعزعة للاستقرار. ومن الأمثلة على ذلك انقسام الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل. وتثني النرويج على الاستجابة السريعة من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما في ذلك الدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وإرسال وفد رفيع المستوى إلى جوبا. فانهيار اتفاق السلام ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. وقد أوجد هذا المستوى من المشاركة من جيران جنوب السودان زخما جديدا يستحق الثناء.

ونشدد الآن على ضرورة التركيز على تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاق المنشط، وعلى الترتيبات الأمنية، ونحث الطرفين - بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية - على التعجيل بتلك العملية. وترحب النرويج بقرار الرئاسة المتعلق بتخريج القوات الموحدة اللازمة فورا وتوحيد هيكل القيادة.

وينص اتفاق السلام المنشط على أن تنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة ونزيهة. وينبغي للحكومة والجمعية التشريعية الوطنية

الانتقالية الاستفادة من حلقة العمل التي عقدت في أيار/مايو وتوفير الأساس القانوني لعقد مؤتمر دستوري في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان أن يقود شعب جنوب السودان تلك العملية وأن يتولى زمامها.

إن حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع شروط مسبقة لإجراء انتخابات حرة وهادفة. ولذلك تشعر النرويج بقلق عميق إزاء عمليات الاعتقال والاحتجاز واقمع التي تعرض لها مؤخرا نشطاء المجتمع المدني ووسائط الإعلام. ونشدد على أهمية سيادة القانون ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بناء القدرات في تلك المجالات.

ولا نزال نشعر بانزعاج عميق إزاء ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وزيادة الاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان، التي نجمت عن اشتداد النزاع والفيضانات وجائحة مرض فيروس كورونا وتفشي الأمراض والتشريد. والوصول إلى المناطق التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية أمر صعب بسبب موسم الأمطار والفيضانات، ولكن أيضا بسبب النزاع وانعدام الأمن. ونحث جميع الأطراف على ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان ودون عوائق. وفي ذلك السياق، نود أن نلاحظ التحسن الملحوظ في إمكانية وصول حفظة السلام.

فالنزاع هو أهم عامل من العوامل المسببة للاحتياجات الإنسانية، ولكننا نعلم أيضا أن تغير المناخ عنصر مضاعف يزيد من حدة الأزمة. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نحيط علما بالعمل الذي تقوم به حاليا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لإنشاء فريق عامل معني بتغير المناخ والأمن. ونأمل أن يسهم هذا العمل في إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في تحليل المنظمة وتخطيطها وجهودها في حل النزاعات والتصدي لها.

وولاية البعثة هي مساعدة الحكومة، التي لا يزال المجتمع الدولي ملتزما بدعمها. ولذلك نأمل أن تتسم المرحلة المقبلة بالتعاون وروح الغرض المشترك لصالح شعب جنوب السودان.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، والمديرة غيلاني، ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. وأرحب بالسفير مالوال، الممثل الدائم لجنوب السودان، في جلستنا اليوم. كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة لورنا نانجيا.

وفيما يتعلق بالتقرير الأخير للأمين العام عن جنوب السودان (S/2021/784)، أود أن أؤكد على عدة نقاط.

خلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، أحرزت العملية السياسية في جنوب السودان تقدما ملحوظا. وفي الآونة الأخيرة، أكد قادة جنوب السودان من جديد التزاماتهم وأعادوا تشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، بتعيين رئيس الجمعية ومناصب رئيسية أخرى. وترحب الصين بهذه التطورات. فالاتفاق المنشط يوفر الإطار السياسي الوحيد للسلام في جنوب السودان. وينبغي لجميع الفصائل في جنوب السودان أن تحافظ على الزخم الإيجابي الحالي وأن تواصل النهوض بالتحضيرات للانتخابات العامة وبناء القوات الموحدة اللازمة، من بين مهام أخرى، من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاق المنشط باطراد.

وقد شهدت المحادثات التي جرت في روما بين حكومة جنوب السودان والمعارضة بعض الصعوبات. وينبغي لجميع الأطراف أن تحافظ على موقف بناء وأن توقع على اتفاق السلام في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم قيادة جنوب السودان في إدارة شؤونه الوطنية وأن يدعم المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأن يضطلع بدور نشط. وينبغي لمجلس الأمن أن يلبي دعوة الاتحاد الأفريقي إلى رفع الجزاءات المفروضة على جنوب السودان في أقرب وقت ممكن من أجل تحسين بيئة السلام والتنمية في جنوب السودان بشكل فعال.

وفي الوقت الحاضر، لا يزال السلام والاستقرار سائدين عموما في جنوب السودان، ولا يزال وقف إطلاق النار قائما. ومع ذلك، لا يزال النزاع القبلي والعنف المسلح يحدثان من وقت لآخر. وقد

أضافت الانقسامات الأخيرة داخل والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان حالة من عدم اليقين إلى الحالة الأمنية. إن السلام يتحقق بشق الأنفس. ولذلك، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تضع الهدف الأسمى نصب أعينها، وأن تحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور، وأن تعمل معا من أجل النهوض بعملية السلام .

إن تعزيز المصالحة بين القبائل حلقة وصل رئيسية فيما يتعلق بإحلال الأمن وتحقيق الاستقرار في جنوب السودان. ولا يمكن حل النزاع بين القبائل بين عشية وضحاها. وينبغي اعتماد وسائل متعددة، تجمع بين الوساطة والمساعي الحميدة والتنمية، لإزالة الأسباب الجذرية للنزاع. وقد بذلت حكومة جنوب السودان جهودا عديدة لتحقيق هذه الغاية، ولكنها واجهت صعوبات كثيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني لمساعدة حكومة جنوب السودان على تحسين قدرتها على حماية المدنيين.

وعلى الرغم من أن الإصلاح الاقتصادي في جنوب السودان قد حقق بعض النتائج، لا تزال هناك العديد من الصعوبات والتحديات، بما في ذلك مسائل الأمن الغذائي البارزة، وجائحة مرض فيروس كورونا الشديدة، والفجوة الكبيرة في احتياجاته الإنسانية. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي لجنوب السودان من أجل حل مسائل الأمن الغذائي. وينبغي أن ينصب التركيز على زيادة الاستثمار في الزراعة والبنية التحتية للطاقة والتعليم والرعاية الصحية، من بين مجالات أخرى، من أجل مساعدة أبناء شعب جنوب السودان على إعادة بناء وطنهم وتحفيز زخمهم الإنمائي الذي يحققونه بالاعتماد على أنفسهم.

وتشعر الصين بالقلق إزاء الصعوبات التي تواجهها المنظمات الإنسانية في جنوب السودان وتأمل أن توفر الأطراف المعنية الظروف المواتية لعمليات الإغاثة الإنسانية المأذون بها . وستواصل الصين تقديم المساعدة في حدود قدرتها إلى جنوب السودان.

وقد عززت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الاتصالات والتنسيق مع حكومة جنوب السودان، بتحسين حرية تنقلها وتعزيز قدرتها على تنفيذ ولايتها. والصين من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في السودان، وهي تدعم البعثة في الاضطلاع بدور أكبر في حماية المدنيين وتعزيز المصالحة بين القبائل والمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام.

وعلى مدى العقد الماضي، عملت الأطراف في جنوب السودان بجد للتغلب على مختلف الصعوبات والتحديات واتخذت خطوات مهمة لإعادة بناء البلد. ويجب على المجتمع الدولي والأطراف في جنوب السودان استخلاص الدروس من التاريخ واستشراف المستقبل والعمل معا لدفع جنوب السودان قدما على طريق السلام الدائم والتنمية المستدامة، وبالتالي المساهمة في ازدهار المنطقة وتنميتها.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، والسيدة غيلاني، والسيدة لورنا نانجيا على إحاطاتهم.

وأود أن أبدأ بالإشادة بحكومة جنوب السودان على العديد من الإجراءات الإيجابية والناجحة.

أولا، نرحب بالنهوض بالخطة المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

ثانيا، كان افتتاح البرلمان في ٣٠ آب/أغسطس خطوة هامة نحو بناء المؤسسات الديمقراطية وإرساء المساءلة، وفي نهاية المطاف، إجراء الانتخابات المقبلة. ومن الأهمية بمكان أن يجري الإعداد لها إعدادا جيدا. ونأمل أن تواصل حكومة جنوب السودان تنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وإلا، لا يمكن النظر إلى الانتخابات المقبلة على أنها شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع. أن تكون لديك التغييرات على الورق أمر، لكننا نريد أيضا أن نرى البرلمان يعمل كما ينبغي.

ويساور إستونيا قلق بالغ إزاء قمع الحيز المدني. إن الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والمضايقات التي يتعرض لها نشطاء حقوق الإنسان وإغلاق مقدمي خدمات الإنترنت الرئيسيين أمر غير مقبول. وندعو

إلى الإفراج الفوري عن جميع الأفراد الذين اعتقلوا خلال الاحتجاجات التي كانت مقررة. يجب أن يكون المجتمع المدني قادرا على العمل بحرية في جنوب السودان؛ إنه في مصلحة مستقبل سلمي للبلد. وهذا أمر ذو أهمية خاصة مع أخذ الانتخابات المقبلة في الاعتبار.

إن المنازعات الداخلية الأخيرة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارضة مثيرة للقلق. يمكن لتلك المنازعات أن تبدد السلام الهش أصلا، وندعو الفصائل المتناحرة إلى الامتناع عن تأجيج العداوة. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بالتدخل السريع من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإيجاد حل بين الفصائل المتناحرة.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي نفذت في ولايتي واراب والبحيرات. ومن المحبط أن نقرأ أن عمليات الإعدام هذه حظيت بموافقة مسؤولي الدولة. وندعو الحكومة إلى التحقيق في عمليات القتل هذه، وندعوها إلى القيام بذلك امتثالا لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. لا يمكن أن تتوقف دوامة العنف إذا لم تقدم الحكومة مرتكبيها إلى العدالة. وهذا ضروري لإنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة. ويتعين أن نرى تحسينات في حالة حقوق الإنسان في البلد، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

ولا تزال الحالة الإنسانية صعبة جدا، إذ تتأثر بالتوترات والنزاعات في المنطقة وتتفاقم بفعل الفيضانات الشديدة والأثر الاجتماعي والاقتصادي لمرض فيروس كورونا. والأرقام المبينة في تقرير الأمين العام (S/2021/784) تجعل التصورات قاتمة، حيث من المرجح أن يواجه نحو ٦٠ في المائة من السكان انعداما حادا للأمن الغذائي، ويواجه نحو ١٠٨ ٠٠٠ شخص بالفعل مستويات كارثية من الجوع. وقد قتل بالفعل أربعة من العاملين في المجال الإنساني هذا العام. ومن مهام الحكومة كفالة بيئة آمنة ومأمونة ليعمل فيها الشركاء في المجال الإنساني.

وفي الختام، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على عملهما القيم في جنوب السودان.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والسيدة غيلاني والسيدة نانجيا على إسهاماتهم الثاقبة. وأود أن أطرح نقاط رئيسية ثلاث ردا على ما سمعناه اليوم.

أولا، لا يزال تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان أقل بكثير مما هو مطلوب. وهذا يعزز زيادة عدم الاستقرار ويفاقم الانقسامات السياسية.

وترحب المملكة المتحدة بمجالات التقدم التي تحققت مؤخرا، بما في ذلك افتتاح البرلمان، وإصلاحات أسعار الصرف، وإصلاحات إدارة المالية العامة. ولكن بعد مرور ثلاث سنوات، فإن التأخير في تحويل الالتزامات الأساسية إلى أفعال يضاعف من المظالم ويسهم في استمرار المعاناة وعدم الاستقرار.

ونشاطر الشواغل التي أعرب عنها الكثيرون اليوم بشأن الانقسامات الأخيرة في الحركة الشعبية/جيش تحرير السودان في المعارضة والآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن المناورات السياسية. ونرحب بدور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ودور رئيس الوزراء حمدوك كرئيس في السعي إلى حل تلك الانقسامات. ونردد دعوتهم لجميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف والتركيز على تحقيق السلام والاستقرار من خلال الحلول التوفيقية والثقة والوحدة.

كما نواصل دعوة جميع الأطراف الفاعلة إلى العمل من أجل تحسين الحالة الأمنية وإلى تخريج القوات الموحدة اللازمة الذي طال انتظاره. ولكن تحسين الأمن وحده لن يكون كافيا لتعزيز الثقة بين دولة جنوب السودان وشعبها. وسيتوقف ذلك أيضا على أن يكون لمزيد من الناس نصيب حقيقي في حكم البلد.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. تشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ إزاء القيود المفروضة على حرية التعبير التي تفرضها حكومة جنوب السودان ردا على الدعوات العامة إلى الاحتجاجات السلمية. وأعتقد أن الإحاطة التي قدمتها السيدة نانجيا عززت تلك الرسالة. إن تخويف

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتهديدها واحتجازها الوقائي أمر غير مقبول.

ومع اقترابنا من الانتخابات الوطنية الأولى، نحث حكومة جنوب السودان على احترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتعبير المكفولة في الدستور الانتقالي. هذه الحريات حيوية لتمكين النقاش الذي تشتد الحاجة إليه بشأن مستقبل البلد. ونشجع قادة جنوب السودان على اتخاذ خطوات ملموسة الآن لضمان أن يكون الطريق إلى الانتخابات مفتوحا وشاملا للجميع وعادلا، بدءا من المشاورات الشاملة للجميع حول عملية وضع الدستور.

ثالثا، لا يمكننا تجاهل حقيقة أن انعدام الأمن والتوترات السياسية يسهمان بشكل مباشر في معاناة الملايين من سكان جنوب السودان العاديين. ونعلم أن ٧,٢ ملايين شخص – ٦٠ في المائة من السكان – من المرجح أن يواجهوا انعدام الأمن الغذائي الحاد في الأشهر المقبلة. وقد أدى العنف المتزايد إلى نزوح عشرات الآلاف وتوقف إيصال المساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لا يزال العاملون في المجال الإنساني وأصولهم مستهدفين. هذا أمر مؤسف ويجب أن يتوقف.

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار دعوتنا إلى أن يركز قادة جنوب السودان على الصورة الأكبر وعلى كسب ثقة شعبهم. يعتمد استقرار جنوب السودان وازدهاره في المستقبل على وضع اللبنات الأساسية في مكانها الآن، بما في ذلك وضع حد للعنف، واحترام حقوق الإنسان ووصول المساعدات الإنسانية، والطريق إلى انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك أسرتنا في الأمم المتحدة في هذه الجلسة، أن يتحدوا وراء ذلك الجهد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أيرلندا.

أولا، أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين، الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والسيدة غيلاني. كانت مداخلاتهما مفيدة للغاية، ولكنها مثيرة للقلق أيضا. وأود أن أشكر السيدة نانجيا على وجه الخصوص على مشاركتها اليوم، وعلى بلاغتها وصراحتها في تحديد التحديات التي تواجه جنوب السودان والاقتراحات التي قدمتها.

لقد سمعنا اليوم عن روايات عن العنف على المستوى دون الوطني، والمواقف السياسية الرجعية، والعنف الجنسي والجنساني، والأزمة الإنسانية المتنامية. وكما أوضحت السيدة غيلاني في إحاطتها، فإن الاحتمال المروع للمجاعة يهدد الآن مرة أخرى جنوب السودان. وينبغي ألا ننسى أن النزاع هو العامل الأكبر الوحيد المؤدي إلى الجوع. كما نشعر ببالغ القلق إزاء تزايد العنف والتشريد حول تامبورا، حيث يعتقد أن نحو ٧٠ في المائة من القتلى مؤخرا كانوا من النساء والأطفال.

لقد مر ما يزيد قليلا على ثلاث سنوات منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولكننا لم نشهد التقدم المأمول. وكما ذكر في جلستنا السابقة (انظر S/PV.8801)، ففي حين أن وقف إطلاق النار الحالي ليس أمرا مسلما به، فإن البلد لا يمكنه أيضا أن يمضي قدما أو يفكر في إجراء انتخابات إذا كان ذلك هو الإنجاز الوحيد الجدير بالذكر حتى الآن. إن وقف إطلاق النار وحده لا يضمن السلام. ينبغي أن يصبح أساسا لبناء السلام ولعملية سياسية عريضة القاعدة، بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية من جانب المرأة وإشراك الشباب. وبينما أحرز تقدم جيد، ندعو سلطات جنوب السودان إلى ضمان الوفاء بحصة النساء التي تبلغ ٣٥ في المائة.

إن العقبات التي تواجه جنوب السودان كثيرة، من تقلص حيز المجتمع المدني وانتشار انعدام الأمن الغذائي، إلى عمليات القتل خارج نطاق القضاء وتزايد استياء الشباب؛ ومع ذلك، فهي ليست مستعصية. يمكن التغلب على تلك التحديات بتجديد التزام قادة جنوب السودان، في تحالف مع تصميم شعب جنوب السودان وبدعم من المجتمع الدولي والمجتمع الإنساني. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع ونتطلع إلى تنفيذها.

يمكن أن تمهد إعادة الالتزام وتجديد الزخم السياسي الطريق أمام الدولة لتوفير الفرص التي ينبغي بشكل مشروع أن يتوقعها المواطنون: الاحتجاج بأمان، والذهاب إلى المدرسة، والعمل، والازدهار - وببساطة، احترام حقوقهم الإنسانية وحمايتها وإعمالها.

إن حماية المدنيين بحق في صميم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونرحب بجهودها إلى جانب قوات جنوب السودان لتوفير بيئة آمنة ومأمونة، بما في ذلك من خلال رصد الأحوال في مخيمات النازحين. ومن الأهمية بمكان أن تحدث عمليات نقل المواقع مع إيلاء الأولوية لحقوق المتضررين الإنسانية.

وأخيرا، أرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان معنا في القاعة اليوم، وأقدر ذلك تقديرا عميقا. فقد كان حاضرا في حزيران/يونيه عندما ذكرنا بشكل قاطع أن أيرلندا تؤمن بجنوب السودان (انظر S/PV.8801). وما زلنا نؤمن به. إننا على استعداد لمساعدته هو وحكومة بلده ونتطلع إلى مواصلة المشاركة خارج هذه القاعة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد ملوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. إن وفد بلدنا على استعداد للتعاون مع الوفد الأيرلندي خلال فترة رئاسته للمجلس.

كما أود أن أشكر جميع الزملاء، أعضاء المجلس، الذين رحبوا بي اليوم. إنني أقدر قلقهم. وقد استمعنا إلى بياناتهم. ونرجو الأفضل في كل الأوقات. وكذلك أرحب بمقدمي الإحاطات في القاعة اليوم: الممثل الخاص هايسوم، والسيدة رينا غيلاني، وأختي السيدة نانجيا. ونشكرهم على خدمتهم لشعب جنوب السودان.

وأود كذلك أن أترحم على أفراد القوات الهندية وموظفي المساعدة الإنسانية الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم في جنوب السودان وأن أعرب عن تعازي. إننا نعرب عن تعاطفنا ونقدر تضحياتهم من أجل شعب بلدي.

ويرحب وفد بلدنا بتقرير الأمين العام (S/2021/784). ونشكره على تسليطه الضوء على بعض الإنجازات التي سجلت في تنفيذ اتفاق السلام المنشط في الفترة المشمولة بالتقرير. كما نقر بأنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، وتعتزم أطراف الاتفاق التغلب على هذه التحديات. غير أننا نعلم أنه سيتم التغلب على تلك التحديات بسرعة أكبر وبتشجيع المجتمع الدولي.

ونأمل أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده والتزامه تجاه شعب جنوب السودان للتغلب على هذه التحديات. إننا نقدر الالتزام الذي أُظهر والجهود التي بُذلت والمساعدة التي قُدمت لشعب بلدي، لا سيما من قبل الاتحاد الأفريقي وشريكنا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله ونحن بحاجة إلى مساعدة مجلس الأمن للتغلب على التحديات ومواصلة عملية السلام. إننا نعلم بشكل موثوق في هذا الصدد أن صندوق النقد الدولي والسلطات المالية في جنوب السودان قد اتفقا على وضع آلية لتثبيت سعر الدولار في السوق. والنتائج حتى الآن إيجابية ومشجعة لتحسين الاقتصاد العام لجنوب السودان.

لقد ظل مجلس الأمن منشغلا بمحنة المرأة في جنوب السودان لفترة طويلة جدا. ويرأس وفد أيرلندا مجلس الأمن في الشهر الذي تعقد فيه الجمعية العامة أسبوعها الرفيع المستوى، وغالبا ما تكون أغلبية الوفود بقيادة رجال. ولم يكن جنوب السودان استثناء: فقد حضرنا الجمعية العامة على مدى السنوات التسع الماضية بوفود يقودها رجال.

لكنني هذا العام أعتز بأن أبلغ مجلس الأمن بأن وفد بلدنا تقوده نائبة رئيس جمهورية جنوب السودان، صاحبة المقام، السيدة ريبكا نياندنغ قرنق دي مابيور. وهي علاوة على ذلك ترأس وفدا رفيع المستوى يضم خمس وزيرات يشغلن حقائب وزارية في الحكومة الحالية. وهذا مصدر اعتزاز لأننا ظللنا نؤكد للمجلس على الدوام بأن التعهد بالتمثيل الجنساني بنسبة ٣٥ في المائة تعهد جاد وأننا إذ نرسخ عملية السلام ونوحد مجتمعاتنا ستزداد هذه النسبة المئوية بمرور الوقت.

وختاما، أشجع وفود أعضاء مجلس الأمن على الاجتماع على نحو ثنائي، إذا سمح الوقت والقواعد المتعلقة بمرض فيروس كورونا بذلك، بأعضاء وفد جنوب السودان لسماع المزيد عن الحالة العامة في جنوب السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.